العرب
الإثنين 2019/12/30
السنة 42 العدد 11572

معركة طرابلس تدخل أيامها الحاسمة

خالد المحجوب لـ«العرب»: مرتزقة أردوغان لن يغيروا موازين القوى الميدانية

يواصل الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر تحقيقه تقدّما ميدانيا في معركة تحرير طرابلس من الإرهاب، حيث يستعد لدخول معركة الأحياء الرئيسية بالعاصمة بعد أن نجح في السيطرة على مواقع استراتيجية، لافتا إلى تصديه لمحاولات النظام التركي تحويل ليبيا لسوريا جديدة، وأن إرسال أردوغان مرتزقة لدعم حكومة الوفاق، لن يغيّر موازين القوى الميدانية بل ستحفز الليبيين على مقاومة التدخل التركي غير المشروع في بلدهم.

الجمعي قاسمي

الجيش يرفض تحويل ليبيا إلى «سوريا جديدة»

تونس – دخلت معركة تحرير العاصمة الليبية طرابلس، أيامها الحاسمة، وسط مؤشرات تدلّ على أن نهايتها قد اقتربت، وأصبحت وشيكة جدا، عكستها مُجريات الاشتباكات الميدانية التي تُؤكد تمكّن وحدات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، من تضييق الخناق على الميليشيات المُسلّحة الداعمة لحكومة الوفاق برئاسة فائز السراج، التي تصدّعت صفوفها، وتقهقرت عناصرها.

وقال العميد خالد المحجوب، مدير إدارة التوجيه المعنوي في الجيش الوطني الليبي، في اتصال هاتفي مع "العرب" من مدينة بنغازي بشرق ليبيا، "لقد قطعنا شوطا كبيرا في إطار الخطة المرسومة لتحرير طرابلس من قبضة الميليشيات، وسطوة الإرهابيين، حتى أصبح النصر قاب قوسين".

وأكد أن وحدات الجيش الليبي، "أصبحت الآن على بعد كيلومترات معدودة من مقرّ فائز السراج وسط العاصمة طرابلس، وأن أهاليها باتوا جاهزين للانتفاض على الميليشيات، خاصة بعد أن تيقنوا من وجود مرتزقة ودخلاء ضمن صفوف تلك الميليشيات التي تصدّعت أركانها".

وشدّد على أن قوات الجيش الليبي "استطاعت تأمين المناطق التي حررتها من قبضة الميليشيات أثناء العمليات العسكرية التي تمت خلال اليومين الماضيين"، وذلك في الوقت الذي أكدت فيه تقارير ميدانية تغلغل الجيش الليبي في غالبية أحياء العاصمة بعد أن أحكم سيطرته على كلية الشرطة ومقر الجوازات والجنسية ومعسكر التكبالي وحي الزهور بمنطقة صلاح الدين.

ودفعت هذه التطورات الميدانية التي تؤشر إلى تقدم الجيش الليبي في اتجاهات وسط العاصمة، طرابلس، اللواء أحمد المسماري، الناطق الرسمي باسم القيادة العامة للجيش الليبي، إلى القول في تصريحات سابقة، إن تطوّرات الساعات المقبلة ستكون مفاجئة لكل الليبيين.

> الجيش الليبي يستعد لدخول معركة الأحياء الرئيسية في طرابلس، بعد السيطرة على مناطق استراتيجية

ولفت إلى أن قوات النخبة التابعة للجيش الليبي، تستعد لدخول معركة الأحياء الرئيسية في طرابلس، بعد السيطرة على عدة مناطق إستراتيجية على مستوى طريق المطار بطرابلس، ومعسكر النقلية الاستراتيجي، حتى بات لا يفصلها عن الأحياء الرئيسية للعاصمة سوى المئات من الأمتار فقط.

وترافقت هذه التأكيدات مع اعتراف الميليشيات بوجود انهيارات في صفوفها دفعتها إلى الانسحاب من محاور القتال أمام تقدّم الجيش الليبي، حيث أقرّ عبدالباسط تيكة، الناطق باسم "قوة مكافحة الإرهاب" التابعة لحكومة الوفاق، بتنفيذ انسحابات مُتتالية خلال اليومين الماضيين، من مواقع القتال في محيط العاصمة طرابلس.

وقال تيكة في تصريحات له، إن القوات الموالية لحكومة الوفاق برئاسة فائز السراج، "اضطرت للانسحاب من محور صلاح الدين على شكل مجموعات للحفاظ على حياة الأفراد والمسلحين أمام تقدّم قوات الجيش"، على حد قوله.

واعتبر أن تلك الانسحابات هي "مناورات تكتيكية، وهو أسلوب مناورة وليس انسحابا كاملا، بل عملية إستراتيجية وعسكرية دفعت فيها الظروف إلى التراجع وتشكيل مجموعات مختلفة بعد حصولها على الدعم المطلوب"، وذلك في إشارة إلى المرتزقة الذين تم استجلابهم من تركيا.

وأكد العميد خالد المحجوب، "رصد تمركزات لهؤلاء المرتزقة الذين دفع بهم النظام التركي إلى ليبيا، في بعض أنحاء العاصمة طرابلس"، لافتا إلى أنهم "لن يغيّروا موازين القوى الميدانية التي تبقى لصالح قوات الجيش الليبي التي ستقضي عليهم كما قضت في السابق على فلول الإرهابيين في مختلف أنحاء ليبيا".

واعتبر أن مغامرة أردوغان في ليبيا "ستنتهي بالفشل، وبهزيمة نكراء، ذلك أن ليبيا ليست سوريا ولا العراق، فهي بعيدة جغرافيا عن تركيا، ولن يكون بوسعه الاستمرار في دعمه لمرتزقته بسهولة، إلى جانب تصميم الشعب الليبي على التصدي لمشروعه التوسعي، وتحطيم أطماعه وأحلامه العثمانية".

وأظهرت مقاطع لتسجيلات مصورة تم تداولها على منصات مواقع التواصل الاجتماعي، في وقت سابق، عددا من المسلحين يتبادلون الحديث باللهجة السورية، في أحد المواقع التي يسيطرون عليها في العاصمة طرابلس، وبعد أيام قليلة من تواتر الأنباء حول عمليات نقل لمقاتلين سوريين إلى ليبيا عن طريق تركيا، لدعم ميليشيات حكومة الوفاق برئاسة السراج.

ولم يُبدّد نفي المكتب الإعلامي لرئيس حكومة الوفاق الليبية صحة تلك التسجيلات المُصورة، المخاوف من سعي أردوغان إلى إغراق ليبيا بمقاتلي داعش، حيث تناقلت التقارير حول دخول عناصر مسلحة مرتزقة وأخرى متطرفة محسوبة على التنظيم عبر مطار معيتيقة ضمن رحلات جوية بين إسطنبول وطرابلس برعاية المخابرات التركية.

وأشارت إلى إن مقاتلي داعش وصلوا عبر رحلتين من مطار إسطنبول إلى مطار معيتيقة عبر الخطوط الليبية والأفريقية، فيما وصلت رحلة الثالثة إلى مطار مصراتة الخميس الماضي، ليبلغ إجمالي عدد المرتزقة إلى الآن حوالي 1000 مقاتل.

ودفعت هذه التطورات، لجنة الدفاع والأمن القومي التابعة لمجلس النواب الليبي (البرلمان)، الأحد، إلى مطالبة القيادة العامة للجيش الليبي بإصدار تعليمات مباشرة لسلاح الجو الليبي بإغلاق المجال الجوي للبلاد، واستهداف مقرات تواجد المرتزقة السوريين والأتراك.

اتحاد الشغل: الحبيب الجملي يتعرض لضغوط من النهضة

تونس - جدد أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطبوبي (أكبر نقابة في تونس) الدعوة إلى إطلاق يد "رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي، مؤكدا تعرضه لضغوط من الحزب الذي اختاره لهذا المنصب، الأمر الذي عرقل تشكيل حكومة جديدة".

وأشار الطبوبي إلى أن الجملي يتعرض لضغوط وأن مصداقيته ومصداقية حكومته على المحك متهما الحزب الذي كلفه بتشكيل الحكومة، في إشارة إلى حزب حركة النهضة، بالوقوف وراء هذا الضغط لفرض توزير قيادات منها في الحكومة الجديدة، محذرا من حكومة محاصصة حزبية.

وكانت حركة النهضة، بصفتها الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية، قد حسمت اختيارها للجملي الذي شغل منصب وزير دولة في حكومتين سابقتين لهذا المنصب.

ورجّح الطبوبي أن يعلن رئيس الحكومة المكلف تشكيلة حكومته قبل بداية العام الجديد، قائلا إن "التونسيين ستكون لديهم حكومة قبل رأس السنة الجديدة".

جاء ذلك في تصريحات صحفية أدلى بها الطبوبي، الأحد، عقب لقاء جمعه مع رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي بدار الضيافة في قرطاج، حسب ما نقلت عنه وسائل إعلام محلية.

وسبق أن شككت أوساط سياسية في تونس في استقلالية الجملي، ورأت أن تعيينه كتكنوقراط من خارج الأحزاب مجرد غطاء للحركة لتطبيق إملاءاتها وفرض حكومة على المقاس.

واعتبر هؤلاء أن تعثر المشاورات الحكومية يعود إلى الخلافات الداخلية للحركة التي تغرق في حالة تخبط منذ تعيين الجملي حيث انقسمت الحركة بين مؤيد ومعارض لهذا القرار، إضافة إلى تباينات في وجهات النظر حول طبيعة التحالف الذي ستخوضه الحركة في الحكومة الجديدة وعلاقاتها بالأحزاب المحسوبة على الثورة، فيما تبدي قيادات أخرى ترحيبها بسيناريو بديل وهو التحالف مع حزب قلب تونس الليبرالي الذي تتهمه بالفساد، لما يقدمه من حزام سياسي قوي.

وحذر الطبوبي من "أي لُبس في تعهد الجملي بتشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة عن كل الأحزاب سيفقده شيئا من مصداقيته ومصداقية الحكومة"، داعيا إلى "تركه يتحمل مسؤوليته في اختياراته".

واعتبر النقابي التونسي أن مصلحة البلاد اليوم تقتضي تسريع عملية تشكيل الحكومة، مضيفا أن الإمكانية ستكون سانحة في الفترة المقبلة للتعديل الحكومي وفق ما تقضيه الضرورة. وسبق لاتحاد الشغل أن طالب الجملي "بتشكيل حكومة جديدة أساسها الكفاءات واستبعاد منطق المحاصصة".

وبينما كان التونسيون يترقبون إعلان تشكيلة الحكومة المقبلة في أي لحظة، أعلنت أحزاب؛ التيار الديمقراطي، وحركة الشعب، وتحيا تونس، الأحد الماضي، فشل مشاوراتها مع حزب النهضة، متصدر نتائج الانتخابات الأخيرة، للمشاركة بالحكومة، وذلك بعد أكثر من شهر وأسبوع على تكليف الحبيب الجملي بتأليفها.

وأمام انسداد المشاورات، قرّر الجملي تشكيل حكومة كفاءات مستقلة واستبعاد كل الأحزاب السياسية منها بعد مشاورات متواصلة معها لأكثر من شهر لم تفض إلى توافق.

نور الدين الطبوبي

التونسيين ستكون لديهم حكومة قبل رأس السنة الجديدة

وعرض رئيس الحكومة المكلف، الجمعة، تشكيلته على الرئيس قيس سعيد، الذي رفع فيتو في وجه بعض الأسماء المقترحة ما أجل بدوره إعلان الحكومة.

وقال الجملي إنه سيواصل التدقيق في الأسماء، في موقف أظهر أن الرئيس التونسي قد عارض وجود تسميات غامضة على رأس بعض الوزارات الحساسة، ودعا إلى تعيين أسماء ذات مصداقية خاصة في وزارتي الخارجية والدفاع اللتين يعود أمرهما إليه بصفة مباشرة.

وعقب اللقاء قال الجملي إنه "لن يتم الإعلان عن تشكيلة الحكومة الجديدة الجمعة"، مجددا الحرص على "التثبت من كفاءة المرشحين ونزاهتهم وبعدهم عن الالتزام السياسي".

وأشارت وسائل إعلام محلية إلى أن رئيس الحكومة المكلف سيعقد مؤتمرا صحافيا، الاثنين، يشرح فيه للرأي العام آخر المستجدات في ما يخص تشكيل الحكومة.

بوادر الحكومة التكنوقراطية تعزز الغموض حول مصير الأزمة الجزائرية

الرئيس الجزائري الجديد يراهن على الصدمة التدريجية لاحتواء ثورة الشارع

صابر بليدي

الجزائر – أعلن قرار الرئيس الجزائري بتعيين أستاذ جامعي كرئيس للوزراء، انطباعا على أن الحكومة القادمة ستكون حكومة تكنوقراط بامتياز، للنهوض بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة في البلاد، مما يبقي مخارج الأزمة السياسية تحت طائلة الغموض والريبة.

وتتجه السلطة الجديدة في الجزائر إلى تحقيق الحد الأدنى من الثقة لدى الشارع الجزائري المنتفض منذ أكثر من عشرة أشهر، عبر الإعلان التدريجي عن شكل وهوية الحكومة الجديدة، حيث أعلنت، الأحد، عن استحداث منصب جديد يجمع بين الوزارة والاستشارة.

> العلاقة المتوترة بين الرئيس الجديد وأحزاب الغالبية، ستسرع بمخطط السلطة القاضي بتنظيم انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة

وأعلن بيان لرئاسة الجمهورية، في برقية بثتها وكالة الأنباء الرسمية، عن تسمية بلعيد محمد أوسعيد، في منصب وزير مستشار للاتصال ناطقا رسميا باسم الرئاسة، وذلك في أول خطوة لتجسيد البيان الصادر عنها والموجه لوسائل الإعلام، القاضي بضرورة العودة إلى البيانات الرسمية لمؤسسة الرئاسة التي تبث عبر الوكالة الرسمية.

وحذّر بيان الرئاسة الذي تباينت ردود الفعل بشأنه من طرف الفاعلين في قطاع الإعلام الجزائري، من "النشاط الحصري والمصادر الغامضة سواء في الإعلام الرسمي أو الاجتماعي، وحذّرت من وقوع أصحابها تحت طائلة القانون"، الأمر الذي اعتبرته نقابة الصحافيين "خرقا جديدا لميثاق العمل الصحافي ولحرية التعبير والوصول إلى مصادر الخبر".

وسبق للوزير الجديد بلعيد محمد أوسعيد، الذي أعلن قبل يومين عن استقالته من رئاسة حزب الحرية والعدالة، أن شغل منصب وزير الاتصال في عهد الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، واصطدم حينها بنفوذ جهاز الاستخبارات لمّا حاول القيام بإصلاحات في الإعلام الحكومي.

وجاء الكشف عن المنصب والشخصية الجديدة، غداة الإعلان عن تعيين عبدالعزيز جراد، في منصب رئيس الوزراء، والذي خلّف ردود فعل متباينة حول الرجل رغم الإجماع على ايجابية الرصيد الأكاديمي وخبرته في المجال الرسمي، حيث سبق له شغل منصب مستشار لدى رئاسة الجمهورية أثناء رئاسة الرئيس السابق للبلاد اليامين زروال، كما شغل مناصب دبلوماسية في وزارة الخارجية.

ويعتبر عبدالعزيز جراد، المتخرج من أكبر مدرسة في الجزائر لتكوين كوادر الدولة (المدرسة الوطنية للإدارة)، شخصية أكاديمية، حيث أدار المدرسة المذكورة لخمس سنوات، قبل أن يلتحق بكلية الاتصال والعلوم والسياسية.

وتباينت المواقف بشأنه، خاصة في ما يتعلق بموقفه من الاحتجاجات الشعبية المعارضة للسلطة، ففيما ينقل عنه "الإقرار بحق الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، في الترشح للانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في أبريل الماضي"، في تصريح أدلى به لصحيفة حكومية، ويذكر عنه أيضا تغريدة في حسابه الشخصي على تويتر، يعبّر فيها عن امتعاضه من "المتزلفين لقائد أركان الجيش السابق، الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، ومن خطرهم على أي انتكاسة تصيب ثورة الشعب السلمية".

ولا يعرف عن الوافد الجديد إلى رئاسة الحكومة، أي انتماء أو لون سياسي أو حزبي، إلا بعض التصريحات أو التغريدات المقتضبة غير المنسجمة مع نظام الرئيس السابق، رغم أنه اضطلع بعدة وظائف رسمية في نفس النظام خلال عهد الرئيس السابق اليامين زروال (1995 – 1998).

وهو ما يصنّف الرجل في خانة اللفيف التكنوقراطي، الموجه للنهوض بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية، حسب التصريح الذي أدلى به فور تعيينه في المنصب واستلام مهامه من سلفه صبري بوقادوم، الذي خلف نورالدين بدوي بالنيابة بعد انتخاب الرئيس الجديد للبلاد، الأمر الذي يُبقي مصير الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد محلّ غموض.

لكن الاستقبال غير المعلن عنه لغاية مساء أمس، لرئيس الوزراء السابق المعارض أحمد بن بيتور، من طرف الرئيس عبدالمجيد تبون، في مقر رئاسة الجمهورية، يذهب إلى التأسيس لرؤية جديدة لدى السلطة لإحداث صدمة تدريجية من أجل احتواء غضب الشارع، خاصة وأن الشخصية المذكورة تحظى بثقة لدى المعارضة، قياسا بمواقفها الثابتة تجاه الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ بداية العشرية الأخيرة.

وعلى غير العادة، ورغم أن دستور العام 2016، الذي يقر باستشارة رئيس الجمهورية لأحزاب الأغلبية لدى اختيار رئيس الوزراء، فإنّ توجهات السلطة تتجه إلى تجاوز هذه العقبة، رغم أن الأمين العام بالنيابة لحزب الأغلبية (جبهة التحرير الوطني) علي صديقي، أكد في تصريح سابق على "ضرورة الامتثال للدستور واستشارة أحزاب الأغلبية"، الأمر الذي يكشف ملامح مواقف الكتل النيابية خلال عرض برنامج الحكومة على البرلمان.

ويبدو أن العلاقة المتوترة بين الرئيس الجديد، وبين أحزاب الأغلبية، خاصة جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، على خلفية دعمهم للمرشح عزالدين ميهوبي في الاستحقاق الرئاسي الأخير، ستسرع بمخطط السلطة الجديدة القاضي بتنظيم انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة.

ولا زالت الاحتجاجات الشعبية المناوئة مستمرة في البلاد، رغم انتخاب رئيس جديد، وتغييب الموت للرجل القوي في السلطة والجيش قائد الأركان الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، ورغم ظهور بوادر انزلاق في مظاهرات الأسبوع الخامس والأربعين، بدخول ما يعرف بـ"البلطجية" للاعتداء على المتظاهرين وتخويفهم، إلا أن المطالب الأساسية للحراك الشعبي لا زالت قائمة، "من أجل رحيل النظام وتحقيق التغيير الشامل".

وهو ما يثير التساؤل حول قدرة الحكومة الجديدة على الصمود في وجه الاحتجاجات، خاصة وأن طابعها تكنوقراطي، فضلا عن تساؤلات عن قدرة الرئيس الجديد على احتواء الوضع وتجسيد تعهداته السابقة، لقطع الطريق على بوادر الانزلاق الاجتماعي وحالة الشحن غير المسبوقة في البلاد.